

● أخبار قصيرة



كوبا تندد بالعقوبات الأمريكية على بنك BICSA

اتهم الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانييل الولايات المتحدة بممارسة ضغوط على دول ذات سيادة لدعم سياساتها تجاه كوبا، بالتزامن مع اقتراب تصويت جديد في الأمم المتحدة على قرار مناهض للحصار الأمريكي المفروض على بلاده. وقال دياز كانييل إن واشنطن تمارس ضغوطاً على قادة ومسؤولين دوليين، معتبراً أن هذه التحركات تعكس عزلتها الدولية بشأن سياساتها تجاه كوبا. وجاءت تصريحاته عقب فرض الولايات المتحدة عقوبات على بنك التجارة الدولي الكوبي (BICSA)، وتشمل العقوبات تجميد الأصول الخاضعة للولاية الأمريكية وحظر التعاملات المرتبطة بالمصرف، فيما لم تقدم واشنطن تفاصيل عن طبيعة المعاملات المتهمة.



الصين تعزز علاقاتها مع كوريا الشمالية

أكد رئيس مجلس الدولة الصيني لي شيانغ دعم بلاده الثابت لنهج الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، وذلك خلال مراسم افتتاح جسر جديد فوق نهر يالو الحدودي بين البلدين. وقال لي شيانغ إن موقف بكين الداعم لقيادة كيم جونغ أون في بناء الاشتراكية، والحفاظ على المصالح المشتركة والبيئة الاستراتيجية المواتية، لن يتغير مهما تبدلت الظروف الدولية. وأضاف أن الجسر الجديد سيسهم في تنشيط التجارة والتعاون الاقتصادي وتعزيز التواصل بين شعبي البلدين. وجاء افتتاح الجسر تنفيذاً لتعهدات قطعها كيم جونغ أون والرئيس الصيني شي جين بينغ خلال قمتهما في بيونغ يانغ في يونيو الماضي، لتعزيز العلاقات الثنائية والارتفاع بها إلى مستوى استراتيجي.

اليابان توسع إطلاق الصواريخ الفضائية بحلول ٢٠٢٠

أفادت صحيفة «نيكاي» بأن اليابان تعمل على خطة لزيادة عمليات إطلاق الصواريخ الفضائية إلى ٣٠ عملية سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠، في إطار تعزيز قدراتها الفضائية وتقليل اعتمادها على الدول الأخرى.

وتعزم وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة توسيع مواقع الإطلاق الحالية وإنشاء منصات جديدة في أوتشينورا وتانغاشيما وهوكايدو، مع طلب ميزانية قدرها ٧٦ مليارين، أي نحو ٤٨٠ مليون دولار، لدعم المشروع. وتسعى طوكيو إلى تعزيز قدرتها على إطلاق الأقمار الصناعية محلياً، وربما تنفيذ عمليات إطلاق لصالح دول أخرى. وبين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٤، أطلقت اليابان ١٣٠ قمراً صناعياً، لكن ٦٥ منها فقط أطلقت من أراضيها، فيما وُضع الباقي في المدار بواسطة دول أخرى، أبرزها الولايات المتحدة.

الأصول الروسية المجمدة تفجّر خلافات الغرب..

هل تنقلب ورقة الضغط على واشنطن وأوروبا لصالح موسكو؟

الوفاء/ تكشف التطورات المتسارعة في الحرب الأوكرانية عن أزمة عميقة داخل المعسكر الغربي، تتجاوز حدود المواجهة العسكرية لتطال تماسك التحالفات السياسية، ومصداقية العقوبات الاقتصادية، ومستقبل النظام المالي الدولي. فبعد سنوات من الرهان على عزل روسيا وإضعاف قدرتها على مواصلة الحرب، تجد الولايات المتحدة وأوروبا نفسيهما أمام تساؤلات بشأن جدوى سياساتهما، في وقت تتزايد فيه الأعباء الاقتصادية والسياسية للحرب، وتلوح في الأفق خلافات حول كيفية تمويل أوكرانيا إذا تراجع الدعم الأمريكي. وفي قلب هذه الأزمة، تبرز مسألة الأصول الروسية المجمدة، التي تُقدّر بنحو ٢١٠ مليارات يورو داخل الاتحاد الأوروبي، بوصفها اختباراً حقيقياً لحدود القوة الغربية. فهل تستطيع أوروبا تحويل هذه الأموال إلى أداة لإنقاذ كييف، أم أن مصادرتها ستفتح جبهة اقتصادية وقانونية قد تتجاوز تداعياتها حدود الصراع الأوكراني؟

الأصول الروسية المجمدة.. سلاح اقتصادي أم فيخ قانوني؟

تبدو فكرة استخدام الأصول الروسية المجمدة لتمويل الدفاع الأوكراني جذابة للدول الأوروبية التي تسعى إلى مواصلة دعم كييف من دون تحميل دافعي الضرائب أعباء إضافية. غير أن هذه الفكرة تصطدم بإشكالية جوهرية، تتمثل في أن تجميد الأموال لا يمنع تلقائياً الحق القانوني في مصادرتها والتصرف بها.

فالأصول السيادية للبنوك المركزية تثير مسائل قانونية معقدة، وقد تؤدي مصادرتها نهائياً إلى نزاعات دولية، فضلاً عن دفع دول أخرى إلى إعادة النظر في مدى أمان الاحتفاظ باحتياطياتها داخل المؤسسات المالية الغربية. وإذا ترسخ الاعتقاد بأن الأموال السيادية يمكن أن تتحول إلى أداة للضغط السياسي، فقد تتجه بعض الحكومات إلى تنويع احتياطياتها وتقليل اعتمادها على النظام المالي الأوروبي. وتزداد حساسية هذا الملف في ظل التباينات الأوروبية بشأن مصير الأصول الروسية المجمدة. وفي هذا السياق، تبرز المواقف المنسوبة إلى المستشار الألماني فريدريش ميرتس، قبيل قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل يومي ١٥ و١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٦، بشأن إبقاء هذه الأصول تحت السيطرة الأوروبية، إلى جانب تقارير تحدثت عن مقترح أمريكي لنقل جزء منها إلى كيان

مالي خاضع لإشراف واشنطن بهدف المساعدة في استئناف مفاوضات السلام. وإذا تأكدت هذه التقارير، فإنها ستكشف عن خلاف يتجاوز كيفية الضغط على موسكو، ليشمل الجهة التي تملك القرار بشأن الأصول المجمدة وكيفية توظيفها في أي تسوية محتملة. فبينما تسعى أوروبا إلى الاحتفاظ بنفوذها على هذه الأموال، قد تنظر واشنطن إليها من زاوية حساباتها التفاوضية الأوسع. وبالنسبة إلى موسكو، يمنح هذا التباين فرصة سياسية لتسليط الضوء على التناقضات الغربية، كما يثير تساؤلات بشأن التداعيات القانونية والمالية طويلة الأمد لمصادرة الأصول السيادية.

أوروبا أمام اختبار الاستقلال.. ولكن بأي ثمن؟

تطالب أصوات أوروبية بتقليص الاعتماد على واشنطن، وتحمل مسؤولية أكبر عن تمويل أوكرانيا وتسليحها. غير أن الاستقلال الاستراتيجي الذي تتحدث عنه العواصم الأوروبية ليس قراراً سياسياً يُعلن بسهولة، بل مشروع مكلف يتطلب موارد مالية وقدرات عسكرية وتوافقاً بين دول تختلف في مصالحها وتقديراتها للمخاطر. فاللجوء إلى الأصول الروسية قد يوفر تمويلاً مهماً لكييف، ولكنه لا يضمن وحده تغيير موازين الحرب أو تحقيق انتصار عسكري. كما أن استمرار الإنفاق على التسليح والدعم المالي قد يقاوم الخلافات داخل الاتحاد الأوروبي بشأن توزيع الأعباء، في ظل تفاوت القدرات الاقتصادية واختلاف المواقف من طبيعة العلاقة المستقبلية مع موسكو. وتواجه أوروبا بمعادلة صعبة: إذا تراجعت واشنطن، فعليها إما تحمل تكلفة أكبر لدعم أوكرانيا، وإما القبول بتراجع قدرتها على التأثير في مسار الحرب. أما محاولة الجمع بين استمرار الدعم وتجنب تكاليفه السياسية والاقتصادية، فقد تتحول إلى سياسة مؤجلة للأزمة بدلاً من حلها.

ومن وجهة نظر روسيا، يشكل هذا التباين فرصة



لعميق الانقسامات الغربية، لا بالضرورة عبر تحقيق اختراق عسكري مباشر، بل عبر إطالة أمد الخلافات حول التمويل والعقوبات وحدود التصعيد. فكلما ازدادت كلفة الخيارات الأوروبية، أصبحت قدرة العواصم الغربية على الحفاظ على موقف موحد أكثر عرضة للاختبار.

أوكرانيا بين الاعتماد على الغرب واستنزاف الحرب

تواجه كييف تحدياً يتجاوز تأمين الأموال والأسلحة، إذ يرتبط استمرار قدرتها الدفاعية بتدفق المعلومات الاستخباراتية والتكنولوجيا والإمدادات العسكرية من حلفائها. ولذلك، فإن أي تراجع في التعاون الأمريكي قد ينعكس على حساباتها الميدانية، ويجبرها على التعامل مع احتمالات كانت تأمل تجنبها. لكن المشكلة الأعمق تتمثل في أن اعتماد أوكرانيا على الدعم الخارجي يجعل قراراتها الاستراتيجية مرتبطة إلى حد كبير بأولويات العواصم الغربية. فإذا تغيرت الحسابات الأمريكية، أو تصاعدت الخلافات الأوروبية، فقد تجد كييف نفسها أمام خيارات أكثر صعوبة بشأن شروط استمرار الحرب والتفاوض على إنهاؤها. وفي المقابل، لا يعني ذلك أن روسيا حققت نصرانها أثراً، أو أن استمرار الحرب يصب في مصلحتها بلا تكلفة. فموسكو تواجه بدورها أعباء عسكرية واقتصادية، كما أن مسار الصراع يظل مفتوحاً على احتمالات متعددة.

غير أن التحولات في الموقف الغربي قد تمنحها هامشاً أوسع للمناورة، خصوصاً إذا تعذر على خصومها تحويل تفوقهم الاقتصادي الجماعي إلى استراتيجية موحدة ومستدامة. ختاماً، تكشف الأصول الروسية المجمدة مأزق الغرب بين إضعاف موسكو وحماية مصالحه المالية، فيما تمنح الانقسامات الأمريكية الأوروبية روسيا فرصة لتعزيز موقعها الاستراتيجي وإعادة تشكيل موازين المواجهة.

الاحتلال يحوّل موسم الزيتون إلى ساحة اعتداء على المزارعين الفلسطينيين



مع سرقه المحاصيل واقتلاع الأشجار إلى أراضيهم يهدد مصادر رزقهم وحرمان الفلسطينيين من الوصول

أشجار الزيتون. وفي الخليل، مُنع مزارعون من الوصول إلى أراضيهم في مسافر يطا وصوريف، فيما طالت عمليات التجريف واقتلاع الأشجار مناطق أخرى. كذلك منعت قوات الاحتلال فلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم في بيت عنان بالقدس، واعتقلت شاباً واستولت على مركبة. وأكدت الهيئة أن تزامن الاعتداءات

قوات الاحتلال، و٨ وقائع نفذها الجيش، وتنوعت بين الاعتداء الجسدي والاحتجاز والاعتقال وسرقه المحاصيل واقتلاع الأشجار ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم. وسجلت محافظة نابلس العدد الأكبر بواقع ١٢ اعتداءً، إذ هاجم مستوطنون المزارعين في قرية ياصيد ومنعوه من استكمال القطاف،

وثقّت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان ٢١ اعتداءً نفذتها قوات الاحتلال الصهيوني والمستوطنون بحق المزارعين الفلسطينيين وأراضيهم خلال ١٢ ساعة، في محافظات نابلس ورام الله والبيرة والخليل والقدس وجنين وسلفيت، تزامناً مع موسم قطف الزيتون. وشملت الاعتداءات ١٣ واقعة نفذها مستوطنون، بعضها بحماية

العميد سريع: إسقاط طائرة استطلاع مسلحة سعودية

في مأرب

باستثناء أجواء ومطارات مكة المكرمة والمدينة المنورة، وفق ما أعلنه العميد سريع.



إنها أقلعت من قاعدة الطائف العسكرية، واستهدفت بصاروخ أرض-جو في أجواء محافظة صعدة، ما أدى إلى إصابتها إصابة مباشرة، وفق البيان. كما حذّرت القوات المسلحة اليمنية شركات الطيران والخبراء والموظفين والمسافرين من تسير الرحلات إلى الأجواء والمطارات السعودية، معتبرة أنها غير آمنة،

أعلن المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع، يوم الجمعة، إسقاط طائرة استطلاع مسلحة من طراز «وينغ لونغ ٢» تابعة للسعودية، في أجواء محافظة مأرب. وأوضح العميد سريع أن الطائرة كانت تنفذ أعمالاً عدائية، مشيراً إلى إسقاطها باستخدام سلاح مناسب.

وفي سياق متصل، أعلن العميد سريع استهداف طائرة حربية سعودية من طراز «تايفون»، قالت القوات المسلحة اليمنية

النمسا.. احتجاجات ضد حظر الحجاب في المدارس

وسط طلعون دستورية

وتتصاعد الاعتراضات الحقوقية والقانونية على القانون، وسط جدل بشأن تأثيره على الحريات الدينية وحقوق التلميذات، فيما تترقب الأوساط المعنية ما ستقرره المحكمة الدستورية بشأن الطعون المقدمة، وانعكاساتها المحتملة على مستقبل التشريع.

التشريع أنه يستهدف المسلمين وينتهك حرية المعتقد الديني. وشهدت عدة مدن نمساوية تظاهرات رفضاً لإجبار التلميذات على خلع الحجاب داخل المدارس، بالتزامن مع تسجيل الهيئة الدينية الإسلامية نحو ٧٠ بلاغاً من عائلات تواجه صعوبات بسبب تطبيق الحظر.

تشهد النمسا احتجاجات واعتراضات على قانون حظر ارتداء الحجاب للفتيات دون سن الرابعة عشرة في المدارس، منذ دخوله حيز التنفيذ مطلع أيلول/سبتمبر الماضي، وسط تحركات قانونية للطعن فيه أمام المحكمة الدستورية. وتقول الحكومة النمساوية، التي يقودها المحافظون، إن القانون يهدف إلى تعزيز المساواة وحماية الفتيات من التمييز والاضطهاد، وفقاً لقراراتها. في المقابل، يرى معارضو

